الأمم المتحدة

S/2020/1234



Distr.: General
16 December 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي السادس عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من 21 أيلول/سبتمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أعاد مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) تأكيد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكّل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وفي القرار ذاته، كرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. بيد أنّ الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد اتخاذ أي من هذه الخطوات.

3 - وفي 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، في واحدة من أوسع خطوات التقدّم المحرزة في السنوات الأخيرة في الإجراءات المجمعة التي تنظم التوسّع الاستيطاني، اعتمدت السلطات الإسرائيلية خططا لبناء نحو 5 000 وحدة سكنية في المنطقة جيم، يتوخى أن تُبنى نسبة 80 في المائة منها تقريباً في مستوطنات تقع في نواح نائية في عمق الضفة الغربية المحتلة، في مناطق ستزيد من تعقّد إمكانية تحقق التواصل الجغرافي لأي دولة فلسطينية تقام في المستقبل.

4 - وتشمل هذه الخطط إضفاءَ صبغة الشرعية، بموجب القانون الإسرائيلي وبأثر رجعي، على بؤرة تفوح الغربية الاستيطانية (133 وحدة) الواقعة بالقرب من مستوطنة كفار تفوح إلى الجنوب من نابلس وبؤرة بني كيدِم الاستيطانية (120 وحدة) الواقعة بالقرب من مستوطنة ميتساد في الشمال الشرقي من الخليل؛ والموافقة على 629 وحدة في مستوطنة إيلي، بما في ذلك إضفاء الشرعية بموجب القانون الإسرائيلي وبأثر



20-17248 (A)   211220   211220



رجعي على 61 وحدة بُنيت بصـــورة غير قانونية؛ والموافقة على 560 وحدة في مســـتوطنة هار جيلو، وهو ما سيزيد من تمزيق التواصل الجغرافي بين بيت لحم وقرية الولجة الواقعة إلى الشمال الغربي منها.

5 - وفي 15 تشـرين الثاني/نوفمبر، بدأت السـلطات الإسـرائيلية عملية طرح المناقصـات لبناء 200 1 وحدة سـكنية في مسـتوطنة غفعات همتوس بالقدس الشـرقية. وهو مشـروع سـيؤدي، إذا تم تنفيذه، إلى مزيد من التعزيز لطوق من المسـتوطنات على طول المحيط الجنوبي للقدس يفصـل القدس الشـرقية عن بيت لحم وجنوب الضـــفة الغربية، مما يلحق ضـــرراً كبيراً بالتطلعات إلى إقامة دولة فلســـطينية على أراض متصـــلة جغرافيا في المستقبل.

6 - وفي 23 تشــرين الثاني/نوفمبر، أحرزت لجنة منطقة القدس للتخطيط تقدّماً بشـأن خطة لبناء نحو 540 وحدة سكنية في مستوطنة هار حوما بالقدس الشرقية.

7 - وفي 29 تشـــرين الثـاني/نوفمبر، أيّدت محكمـة العدل العليـا الإســـرائيليـة إعلان منـاطق تقع في حي كفر عقب الفلســـطيني وما حوله، بما في ذلك الأرض التي بُنيت عليها مســـتوطنة كوخاف يعقوب، أراضٍ مملوكة للدولة.

8 - وفي بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بإنشاء بؤرة استيطانية إسرائيلية في منطقة بيت دجن بغرب نابلس، وبتشـييد أخرى على تلة تقع على بُعد 4,5 كيلومترات إلى الشـرق من مسـتوطنة شـيلوه في موقع كانت تشغله في السابق قاعدةٌ عسكرية.

9 - وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، اســتمرت عمليات الهدم والمصـــادرة لمبان مملوكة لفلســـطينيين في جميع أنحاء الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية. وتذرعت السـلطات الإسـرائيلية بحجة عدم الحصـول على تصـاريح بناء إسرائيلية، وهي تصـاريح يظل حصـول الفلسطينيين عليها أمرا شبه مستحيل، فقامت بهدم أو مصـــادرة 290 مبنى أو أجبرت آخرين على هدمها، مما أدى إلى تشـــريد 251 شـــخصـــا، من بينهم 128 طفلا و 63 امرأة، وإلى تضرر 500 2 شخص آخرين أيضا.

10 - وجرى تفكيك ما لا يقل عن 56 من المباني المستهدفة ومصادرتها دون إشعار مسبق استناداً إلى أنظمة عسكرية تبيح الاستيلاء بإجراءات موجزة على الهياكل "المنشأة حديثا" التي تُصنف كـــ "منقولات" أو التي يُشـتبه في استخدامها لارتكاب أعمال إجرامية. وهُدم ما مجموعه 38 مبنى من هذه المباني اسـتناداً إلى الأمر العسكري رقم 1797 الذي يجيز فرض إجراءات معجلة لا تمنح المالكين سوى 96 سـاعة لإثبات امتلاكهم تصـــاريح بناء ســـارية المفعول. وهدَم ثمانية مبانٍ أخرى مالكوها بعد تلقيهم أوامر بالهدم. وكان ما مجموعه 73 من المباني التي تم هدمها أو مصادرتها مما شُيد بتمويل من جهات مانحة.

11 - ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وُجهت لعدد 52 مدرسـة في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أوامر بـ "وقف العمل" أو أوامر هدم لم تُنفذ بعد، وهي أوامر سيتضرر منها في حالة تنفيذها نحو 200 5 طالب وطالبة.

12 - وفي عام 2020، زادت عمليات الهدم والمصـــادرة للممتلكات العائدة لفلســـطينيين التي تقوم بها السـلطات الإسـرائيلية في المنطقة جيم بنسـبة 72 في المائة مقارنةً بعام 2019. وفي حين لوحظ في القدس الشرقية حدوث انخفاضٍ بنسبة 18 في المائة في عمليات الهدم، زاد بنسبة 47 في المائة مقارنة بعام 2019 عدد المباني التي قام ملاكها بهدمها بعد تلقيهم أوامر هدم.

13 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، قامت السلطات الإسرائيلية بقطع أنابيب مياه موّل المانحون مدّها لتزويد 14 مجتمعا محليا من مجتمعات الرعاة بالمياه في منطقة مسافر يطا بالخليل التي يسكنها نحو 1 400 شخص، منهم أكثر من 600 طفل.

14 - وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت الحكومة الإسرائيلية محكمة العدل العليا بأنها لن تقوم خلال الأشهر الأربعة المقبلة بهدم قرية خان الأحمر البدوية. وأشارت الحكومة في تعليلها لهذا القرار إلى القيود المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإلى "اعتبارات إضافية" بوصفها أسباباً للتأخير وقالت إنها ستستغل الوقت الإضافي المتاح لطرق كافة السبل من أجل التوصل إلى اتفاق مع السكان.

15 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، نفّذت السلطات الإسرائيلية عملية هدم في الضفة الغربية المحتلة تُعتبر الأوسع على مدى العقد الماضي، حيث دمرت ما يزيد على 80 مبنى، من بينها منازل، في خربة حمصة التي يسكنها البدو والواقعة في المنطقة جيم. وشُرد نتيجة لذلك 73 شخصاً، منهم 41 طفلاً. وقد رفضت محكمة العدل العليا الالتماساتِ والطعون التي قُدمت على مدى عقد من الزمان لوقف عمليات الهدم.

16 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت المحكمة المحلية بالقدس طعناً مقدماً من أسرة فلسطينية وقضت بوجوب إخلاء الأسرة منزلها الواقع في بطن الهوى بحي سلوان ليتسلمه المستوطنون. وكان أفراد الأسرة الستة والعشرون قد عاشوا في منزلهم هذا منذ ما قبل عام 1967.

ثالثا - العنف ضدّ المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

17 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد وإلى التقيّد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

18 - غير أن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بوقوع أعمال عنف يومية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وأعمال عنف متصلة بالمستوطنين، واعتداءات بالطعن أو محاولات اعتداء مزعومة من هذا القبيل، وأعمال رشق بالحجارة وإلقاء لزجاجات حارقة من جانب الفلسطينيين، وعمليات إطلاق للصواريخ من جانب المقاتلين الفلسطينيين من غزة باتجاه إسرائيل، وغارات جوية انتقامية شنتها إسرائيل على أهداف تابعة للمقاتلين في غزة، واستخدام للقوة الفتاكة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

19 - وإجمالاً، قُتل خمسة فلسطينيين، منهما طفلان، على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وحوادث أخرى وقعت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وأصيب 428 فلسطينياً منهم امرأتان و 41 طفلا بجراح، وكانت إصابات 36 من هؤلاء ناتجة عن استخدام الذخيرة الحية. وأصيب 11 فردا من قوات الأمن الإسرائيلية و 15 مدنيا إسرائيليا، من بينهم امرأتان، بجراح على أيدي فلسطينيين نتيجة لاشتباكات وحوادث رشق بالحجارة وإلقاء لزجاجات حارقة وحوادث أخرى.

20 - وفي قطاع غزة، ساد هدوء نسبي إجمالا، وإن كان مقاتلون فلسطينيون قد أطلقوا ثمانية صواريخ وسبعة بالونات حارقة من غزة باتجاه إسرائيل. ورداً على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي 33 قذيفة

وصـــاروخاً على غزة، فأصـــاب مواقع ومراكز للمراقبة تابعة لحماس وبنى تحتية عســكرية أخرى علاوة على مناطق مفتوحة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

21 - وفي 1 تشــرين الأول/أكتوبر، ألقت قوات الدفاع الإســرائيلية القبض على رجلين فلســطينيين عبرا الحدود إلى إسـرائيل عبر السـياج الأمني في غزة حاملَيْن قنبلة يدوية الصـنع. وفي 76 مناسـبة على الأقل، أطلقت قوات الأمن الإسـرائيلية النيران باتجاه غزة على سـبيل التحذير في المناطق المتاخمة للسـياج المحيط بالقطاع، ولم يُبلغ عن وقوع أي إصـابات. وفي 42 مناسـبة، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فلسطينيين يصطادون السمك قبالة سواحل غزة، مما أسفر عن إصابة شخص واحد.

22 - وفي 20 تشـــرين الأول/أكتوبر، أعلن جيش الدفاع الإســـرائيلي أنه عثر على نفق لحماس يدخل الأراضـــي الإســـرائيلية من جنوب قطاع غزة. وقد ردّ مقاتلون فلســـطينيون بإطلاق صـــاروخ من غزة باتجاه إسرائيل، اعترضه نظام القبة الحديدية بنجاح. وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي بضرب هيكل مشيّد تحت الأرض في حقل زراعي في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

23 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق مقاتلون فلسطينيون صـاروخين من غزة باتجاه إسـرائيل. وقد سقط أحد الصـاروخين في البحر بالقرب من مدينة أشدود وسقط الآخر في منطقة مفتوحة داخل إسرائيل تقع إلى الشـرق من أشـدود. ولم يُبلغ عن وقوع أي إصـابات أو أضـرار. ورداً على ذلك، أطلقت قوات الدفاع الإسـرائيلية ثلاث قذائف وصـاروخين اسـتهدفت بنى أسـاسـية مشـيدة تحت الأرض تابعة لحماس ومواقع عسكرية لها في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

24 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق مقاتلون فلسطينيون صـاروخاً باتجاه إسـرائيل من غزة، سـقط على مستودع خالٍ لأحد المصـانع في عسقلان، مما أدى إلى وقوع أضـرار. وأصـيبت امرأة إسرائيلية بجراح أثناء بحثها عن مكان تحتمي فيه من الصـاروخ. وفي ضـربة انتقامية، أطلق جيش الدفاع الإسـرائيلي قذيفةً استهدفت مركز مراقبة عسكرياً في غزة. وبعد بضع ساعات، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 16 صاروخاً استهدفت مواقع عسكرية لحماس. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

25 - وفي الفترة ذاتها، استخدمت شرطة السلطة الوطنية الفلسطينية في 22 أيلول/سبتمبر الذخيرة الحية والقوة البدنية ضد مدنيين فلسطينيين في الضفة الغربية، منهم شخص بالغ وثلاثة أطفال، أحدهم في الرابعة عشـرة والآخران في السـادسـة عشـرة، وكان ذلك خلال عملية أمنية نُفذت في الخليل. وقد أصـيب الأطفال الثلاثة بجروح خطيرة، وكانت إصـابات اثنين ناتجة عن اسـتخدام الذخيرة الحية. ورغم أمر المحكمة بالإفراج عن الأطفال المصابين، ظل الأربعة محتجزين حتى 7 تشرين الأول/أكتوبر عندما أُطلق سراحهم دون توجيه أي تهم إليهم.

26 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على طفل فلسطيني في السادسة عشرة فأصابته بعيار ناري خلال اشتباكات في قرية بيت أومّر الواقعة إلى الشمال من الخليل.

27 - وفي اليوم نفسـه، أطلقت قوات الأمن الإسـرائيلية النار على صـبي في الخامسـة عشـرة من العمر في بلدة حزما الواقعة في شمال شرق القدس، فأصابته في الرأس بالذخيرة الحية.

28 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، حاول فلسطينيٌ طعنَ ضابط في قوات الأمن الإسرائيلية بسكين بالقرب من الخليل. وقد ألقي القبض على المعتدي ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

29 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني فأردته قتيلا وأصابت آخرَيْن بجروح عند نقطة تفتيش تقع في جنوب شرق طولكرم. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أن الثلاثة كانوا يقذفون الزجاجات الحارقة على المركبات المارة.

30 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الرصاص الحي على فلسطينيَيْن فأصابتهما بجراح خلال اشتباكات وقعت في البلدة القديمة بالخليل (المنطقة H2).

31 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، أجرت قوات الأمن الإسرائيلية عملية تفتيش في مخيم الأمعري للاجئين برام الله قامت خلالها بإطلاق النار على 10 فلسطينيين باستخدام الذخيرة الحية وعلى 13 شخصا آخرين باستخدام الرصاص المعدني المغطى بالمطاط، فأصابتهم جميعاً بجراح. وأصيب أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية نتيجة رشق فلسطينيين له بحجر.

32 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب جنديان من جيش الدفاع الإسرائيلي بجراح من جراء انفجار جهاز متفجر أُلقِي عليهما أثناء عملية اعتقال جرت في مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينيين بنابلس.

33 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، لقي صبي فلسطيني في السابعة عشرة حتفه خلال مواجهةٍ مع قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من قرية ترمسعيا في الضفة الغربية المحتلة، بالقرب من نابلس. وهناك ادعاءات متضاربة بشأن ظروف الوفاة وسببها.

34 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، ألقت قوات الأمن الفلسطينية القبض على تسعة فلسطينيين في مخيم الأمعري للاجئين في أعقاب اشتباكات مع سكان المخيم، كان من بينهم شقيقان لعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني يقال إنه ينتمي إلى تيار الإصلاح الديمقراطي لحركة فتح.

35 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق جنود إسرائيليون النار على مركبة فلسطينية كانت تمر بالقرب من جنين، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أطفال. ولا تزال الظروف المحيطة بالحادث موضع خلاف، حيث يزعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن المركبة كانت تشكّل تهديدا.

36 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، لقي قيادي بكتائب شهداء الأقصى مصرعه وأصيب أربعة فلسطينيين بجراح خلال اشتباكات بين الشرطة والسكان المحليين في مخيم بلاطة للاجئين. وقد أفادت التقارير بأن قوات الأمن الفلسطينية تدخلت لفض نزاع عائلي. ووفقا للشرطة الفلسطينية، توفي القيادي المذكور متأثرا بإصابة ألحقها بنفسه، وهي رواية تطعن أسرته في صحتها.

37 - وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل ضابط في قوات الأمن الفلسطينية بعيار ناري بالقرب من حوارة في جنوب نابلس، وكان ذلك خارج أوقات خدمته، بعد أن أطلق النار باتجاه جنود إسرائيليين حسب قول جيش الدفاع الإسرائيلي.

38 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني قيل إنه حاول تنفيذ اعتداء بالطعن بالقرب من الخليل، فأصابته بجروح وألقت القبض عليه.

39 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أصابت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينياً في السادسة عشرة من عمره بعيارين ناريين بالرصاص الحي فألحقت به جراح بالقرب من قرية عزون عتمة بقلقيلية، وذلك أثناء محاولته عبور جدار الفصل ودخول إسرائيل لغرض العمل.

40 - وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية على فلسطيني وأصابته كما أصابت اثنين آخرين بجراح بعد إطلاق النار عليهما باستخدام الرصاص المعدني المغطى بالمطاط، وذلك خلال عمليات أمنية جرت في عدة أحياء في رام الله.

41 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، فقد صبيٌّ في الخامسة عشرة من العمر كان في طريق عودته من المدرسة عينه اليمنى بعد إصابته بذخيرة متطايرة في مخيم قلنديا للاجئين الذي كانت الاشتباكات دائرة بين سكانه وبين قوات الأمن الإسرائيلية. ولم يكن الصبي متورطا في تلك الاشتباكات.

42 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، فقد سائق إسرائيلي السيطرة على سيارته بعد رشقها بحجارة من جانب فلسطينيين بالقرب من مفرق يتسهار، جنوب نابلس، مما أدى إلى وقوع حادث تصادم مع شاحنة أسفر عن إصابة أربعة مدنيين إسرائيليين.

43 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني بالقرب من نقطة تفتيش شرقي القدس فأردته قتيلا، وذلك بعد أن زاد من سرعة سيارته أثناء فحص أوراقه. وأصيب جندي إسرائيلي بجروح طفيفة بعد أن صدمته السيارة.

44 - وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي في السادسة عشرة من العمر، فأصابته في الرأس برصاصة معدنية مغطاة بالمطاط خلال مظاهرات وقعت في بلدة كفر قدّوم إلى الغرب من نابلس.

45 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية على صبي في السادسة عشرة من العمر في سلواد بشمال رام الله، فأصابته بجروح خطيرة في الصدر. ووفقاً لشهود العيان، كان الصبي يحاول عبور الشارع في حين كانت قوات الأمن الإسرائيلية تتصدى لعمليات رشق بالحجارة. وفي حادث مماثل وقع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية على صبي آخر في السادسة عشرة في سياق حادث رشق بالحجارة فأصابته في الصدر، وكان ذلك دون سابق إنذار حسبما أفادت التقارير. وأُدخِل الصبِيّان إلى العناية المركزة لإصابتهما بجراح خطيرة؛ ولا يزال أحدهما يتلقى العلاج في المستشفى في حين وُضع الآخر تحت الإشراف الطبي.

46 - وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أجرت قوات الأمن الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد 994 عملية تفتيش واعتقال أسفرت عن إلقاء القبض على 847 شخصا، من بينهم 29 طفلا، وعن إصابة 79 خلال اشتباكات لاحقة.

47 - ووقع ما لا يقل عن 56 عملية من هذه العمليات، ومنها مداهمات للبيوت وعمليات اعتقال، في حي العيسوية المضطرب في القدس الشرقية، حيث لا يزال التوتر شديداً. وإلى جانب الاشتباكات المتكررة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين، اعتقل نحو 109 أشخاص، من بينهم 13 طفلاً على الأقل، وأصيب شخصٌ واحد بجراح.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت مرةً أخرى عمليات اعتقال الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان 184 4 فلسطينياً، من بينهم 157 طفلا، محتجزين لدى إسرائيل. وكان احتجاز 376 من هؤلاء، ومنهم طفلان، احتجازا إداريا بدون تهمة أو محاكمة.

49 - واستمر العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 78 هجوماً شنها مستوطنون إسرائيليون وآخرون على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة 42 شخصا بجراح وإلحاق أضرار بممتلكات تعود لفلسطينيين. ونفذ الفلسطينيون 83 هجوماً ضد مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين في الضفة الغربية المحتلة، مما أسفر عن إصابة 15 شخصا بجراح وإلحاق أضرار بالممتلكات حسب مصادر إسرائيلية.

50 - وسُجل العديد من الحوادث المتصلة بالمستوطنين فيما يتعلق بالموسم السنوي لقطف الزيتون أيضاً. فمنذ بدء موسم القطاف في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب على أيدي مستوطنين إسرائيليين 26 ممن يشتغلون بالقطاف وأُحرقت أكثر من 700 1 شجرة زيتون أو تضررت بطريقة أخرى وسُرقت كميات كبيرة من المحصول. وفي حوادث قليلة، تدخلت قوات الأمن الإسرائيلية في الاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين، بما في ذلك عن طريق إطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، فأصابت جامعي الزيتون وأجبرتهم على مغادرة البساتين. ويواجه بعض المزارعين الفلسطينيين أيضاً عقبات كأداء تعرقل وصولهم إلى بساتين الزيتون الواقعة خلف جدار الفصل أو بالقرب من المستوطنات، حيث يتطلب ذلك الحصول على تصاريح خاصة أو تنسيقا مسبقا من جانب السلطات الإسرائيلية. ورغم التخفيف من بعض الإجراءات في سياق جائحة كوفيد-19، لا يزال الوصول إلى تلك المناطق متعذرا.

51 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، داهمت قوات الأمن الإسرائيلية منظمة غير حكومية في بيت حنينا ومركزا للشباب في منطقة شعفاط بالقدس الشرقية. واحتُجز مديرا المنظمة والمركز لفترة وجيزة وجرى، في حالة جمعية إيليا للتنمية والعمل التطوعي في بيت حنينا، إغلاق مكاتب الجمعية لمدة أسبوع.

52 - واستمرت السلطات الإسرائيلية في استدعاء واعتقال عناصر منتمية إلى السلطة الفلسطينية وحركة فتح وفي إصدار قرارات حظر بحقهم، بما في ذلك حظر للسفر، وشمل ذلك عدنان غيث، محافظ القدس التابع للسلطة الفلسطينية، وشادي مطور، أمين سر حركة فتح في القدس.

53 - واستمر أيضا استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام حيث اعتقلتهم سلطات الأطراف كافة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية خمسة فلسطينيين من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين كانوا جميعا، فيما عدا واحدا منهم، ما زالوا رهن الاحتجاز في 10 كانون الأول/ديسمبر. وإضافة إلى ذلك، وُضعت صحفية قيد الاحتجاز الإداري بدون تهمة أو محاكمة. واحتجزت السلطة الفلسطينية صحفياً لمدة شهر واحد ثم أفرجت عنه بكفالة في 27 تشرين الأول/أكتوبر؛ وبعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه، اعتقلته قوات الأمن الإسرائيلية ولا يزال حتى تاريخه رهن الاحتجاز. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة عسكرية في غزة ثلاثة نشطاء أطلقت سراحهم فيما بعد، وكانوا قد اعتُقلوا في نيسان/أبريل 2020 لقيامهم بتنظيم "نشاط تطبيع" مع شباب إسرائيلي.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت محاكم غزة التي تسيطر عليها حماس ثمانية أحكام جديدة بالإعدام، صدر ثلاثة منها عن محاكم عسكرية ضد مدنيين أدينوا بتهمة التعاون مع إسرائيل.

55 - وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية أن ضابطاً بشرطة الحدود قد يقدم إلى المحاكمة بتهمة القتل الأرعن، بعد مثوله أمام جلسة استماع، لقتله إياد حلاق، وهو فلسطيني من ذوي الإعاقة، في 30 أيار/مايو في القدس الشرقية. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، خففت المحكمة العليا

الإسرائيلية الحكم الموقّع على مواطن إسرائيلي أدين بتهمة القتل الخطأ لفلسطيني في 27 أيلول/سبتمبر 2004 من 15 إلى 11 عاما.

رابعا - التحريض والاستفزاز والخطابات الملهبة للمشاعر

56 - أهاب مجلس الأمن بالطرفين، في قراره 2334 (2016)، أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام.

57 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل بعض المسؤولين الفلسطينيين استخدام الخطاب التحريضي والاستفزازي. فقد أذاعت القناة التلفزيونية الرسمية لحماس في غزة مقطع فيديو معداً بالرسوم المتحركة يمجد الفلسطينيين الذين يطلقون النار على المدنيين الإسرائيليين وأفراد قوات الأمن في القدس ويعتدون عليهم بالطعن.

58 - وأدلى مسؤولون إسرائيليون كذلك بتصريحات تحريضية واستفزازية. فاستمر بعضهم في الإعراب عن الرفض لإمكانية قيام دولة فلسطينية، ودعوا إلى توسيع المستوطنات، وأشادوا بعمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. ووصف سياسي إسرائيلي صائب عريقات بأنه ”معاد للسامية“ و ”مؤيد للإرهاب“، وانتقد إسرائيليين آخرين لتقديمهم التعازي إثر وفاته متأثرا بمرض كوفيد-19.

خامسا - الخطوات الإيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

59 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وعلى الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد طغى عليها عددٌ من الاتجاهات السلبية.

60 - وابتداء من أوائل شهر أيلول/سبتمبر، شرعت حركتا فتح وحماس في إجراء سلسلة من المناقشات للاتفاق على برنامج للمصالحة وعلى إجراء أول انتخابات عامة فلسطينية منذ عام 2005. وفي الفترة من 22 إلى 24 أيلول/سبتمبر، عقدت الحركتان مناقشات ثنائية في اسطنبول بتركيا. وأعلنت حركة فتح في وقت لاحق أنها توصلت إلى سلسلة من التفاهمات مع حماس، بما في ذلك اتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في إطار نظام التمثيل النسبي. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أقرت اللجنة المركزية لحركة فتح هذه التفاهمات بصورة رسمية. وفي الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت مصر وفدين من حماس وفتح لمساعدة الطرفين على حل الخلافات القائمة بينهما. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، صرح مسؤول رفيع المستوى في حركة فتح بأن المحادثات لم تفض إلى إقرار تفاهمات اسطنبول بسبب الخلافات حول توقيت الانتخابات. وتعهد الجانبان بمواصلة المحادثات.

61 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت القيادة الفلسطينية قرارها استئناف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل وقبول عائدات التخليص الجمركي التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها والتي بلغت 900 مليون دولار تقريبا.

62 - وقد تعرض الفلسطينيون والإسرائيليون لآثار اجتماعية - اقتصادية هائلة ترتبت على جائحة كوفيد-19، حيث أخذ عدد حالات الإصابة في الارتفاع مشكّلا مخاطر جسيمة ومستمرة على كلا الشعبين. وظل الوضع مقلقاً بشكل خاص في غزة، حيث لا يمتلك نظام الرعاية الصحية إلا قدرات محدودة. ولا يزال النظام الصحي في غزة يعاني نقصا شديدا في اللوازم الطبية الضرورية. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر، كانت نسبة 45 في المائة تقريبا من الأدوية الأساسية منتهية المخزون بينما حال نقص مولدات الأكسجين في مستشفى غزة الأوروبي دون توفير الرعاية الصحية للأشخاص المصابين بمرض كوفيد-19.

63 - وأشار الشركاء في مجال الصحة إلى أن جائحة كوفيد-19 أثرت سلبا على الوصول إلى الرعاية الأساسية أيضا، ولا سيما في المجتمعات المحلية النائية التي تعيش في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وواصل شركاء العمل الإنساني دعم استجابة السلطة الفلسطينية بسبل منها شراء وتسليم مجموعات الفحص الطبي وغيرها من اللوازم المختبرية والطبية. وقبل استئناف التنسيق بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، كانت الأمم المتحدة تضطلع بالمسؤوليات ذات الصلة بحالات الطوارئ من أجل تسهيل استيراد اللوازم الإنسانية ونقل المرضى من غزة. وبعد استئناف التنسيق، سارعت وكالات الأمم المتحدة إلى نقل هذه المسؤوليات مرة أخرى إلى السلطات الفلسطينية والإسرائيلية المختصة.

64 - ولئن كان معدل الوفيات من جراء الإصابة بكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ظل منخفضاً بشكل نسبي قياساً إلى المعايير العالمية، فإن التدابير اللازمة المتخذة لاحتواء الجائحة، أي تكرار فرض عمليات الإغلاق ووضع القيود على السفر، وإغلاق المدارس، والحد من الأنشطة التجارية، وفرض الحجر الصحي الإلزامي وفترات العزل، أدت إلى تدهور شديد في الظروف المعيشية. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أظهرت النتائج الأولية لمسح تم تنفيذه بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري أن الجائحة أدت إلى انخفاض كبير في الدخل الشهري للأسر المعيشية.

65 - وأفادت نسبة 42 في المائة تقريبا من الأسر المعيشية الفلسطينية بأنها كسبت في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو مبلغاً أقل من نصف دخلها الشهري العادي. وأفادت الأسر أيضا بالحاجة الملحة إلى الدعم النقدي وإلى خلق فرص العمل، في حين أفضت الضغوط الاقتصادية إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية. وأبلغ مركز شؤون المرأة بغزة وغيره من مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بحدوث زيادة في العنف الجنساني وبمواجهتهم صعوبات شديدة في تقديم الخدمات استجابة لذلك. وحتى شهر أيلول/سبتمبر، كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أبلغ عن 24 حالة قتل للإناث في عام 2020، وهو ما يعادل العدد الإجمالي لعام 2019. كما ارتفعت حالات الانتحار ومحاولات الانتحار في غزة خلال الفترة نفسها، حيث أفيد بأن 24 شخصا من بينهم أربع نساء وخمسة أطفال قد انتحروا وذلك مقارنة بعدد 22 حالة خلال عام 2019 بأكمله.

66 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تقريرا اجتماعيا - اقتصاديا قدم فيه عدة مقترحات لبناء الثقة بين الأطراف والتصدي بفعالية أكبر للجائحة وتداعياتها الاجتماعية الاقتصادية. وتضمّن التقرير توصيات موجهة إلى الجانبين وإلى الأمم المتحدة وشركائها. وشجع المنسق الخاص إسرائيل على اتخاذ خطوات تهدف إلى تحسين ودعم الشؤون المالية للسلطة الفلسطينية طوال فترة الطوارئ؛ وعلى منح ما يقرب من 000 10 عامل من غزة تراخيص تتيح لهم العمل في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة بعد اتخاذ الاحتياطات الصحية المناسبة؛ وتحفيز النمو الاقتصادي

من خلال تخفيف القيود على الواردات إلى قطاع غزة من الموارد ذات الاستخدام المزدوج؛ ومنح تصاريح بناء في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة.

67 - وحثّ المنسق الخاص الحكومةَ الفلسطينية أيضاً على دفع متأخرات الرواتب الحكومية، وتسديد القروض الصادرة عن القطاع المالي الفلسطيني، ومواءمة نفقاتها مع التوصيات التي قدمها البنك الدولي والمنسّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في شهر حزيران/يونيه، بما في ذلك وضع مخطط واحد لدعم الدخل الأساسي. وإضافة إلى ذلك، أوصى المنسق الخاص بأن تعجل الحكومة الفلسطينية بإجراءاتها المتعلقة بالتجارة، خاصة فيما يتعلق بقطاع غزة، وبأن تتخذ الخطوات المناسبة لزيادة أنشطة التجارة والتبادل التجاري إلى خارج غزة.

68 - وبالنسبة للأمم المتحدة وشركائها الدوليين، أشار المنسق الخاص إلى الحاجة لتركيز الدعم على خطط الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات وعلى خطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية التي يضعها فريق الأمم المتحدة القطري والسلطة الفلسطينية. وسلط التقرير الضوء على مبادرات أخرى يمكن تنفيذها بدعم كبير من المانحين، بما في ذلك توفير 20 ألف وظيفة في غزة لمدة 12 شهرا والإسراع بتنفيذ مشاريع للبنية التحتية الحيوية في قطاعات المياه والصرف الصحي والطاقة والصحة ودعم المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة.

69 - وبسبب الجائحة ونقص التمويل، استمرت بوتيرة بطيئة أعمال إعادة بناء وإصلاح ما تدمّر في قطاع غزة خلال نزاع عام 2014. وحتى الآن، أعيد بناء 566 9 من أصل 000 11 منزل دُمِّر تماما، منها 157 منزلا أعيد بناؤه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجارٍ العمل على إعادة بناء 639 منزلا إضافيا. ولا يزال هناك نقص في التمويل بمقدار 32 مليون دولار يلزم لإتمام إعادة بناء 638 منزلاً مدمراً، وبمقدار 75 مليون دولار يلزم لإصلاح 000 56 منزل متضرر جزئياً. وقد ظلت 760 أسرة (000 4 شخص) وأكثر مشردةً داخليا لما يزيد على خمس سنوات.

70 - وفي 27 أيلول/سبتمبر و 2 تشرين الثاني/نوفمبر و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، فتحت السلطات المصرية بشكل استثنائي معبر رفح في كلا الاتجاهين لمدة 10 أيام، مما سمح لعدد 526 8 شخصا بالخروج من غزة ولعدد 876 3 بالعودة إليها. وخضع جميع المغادرين لاختبار كشف الإصابة بكوفيد-19 وفقا لتعليمات وزارة الصحة في غزة.

سادسا - الجهود المبذولة من الأطراف والمجتمع الدولي للمضي قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

71 - أهاب مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) بجميع الدول أن تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

72 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حكومتا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أنهما عدّلتا ثلاثة اتفاقات ثنائية للعلوم والزراعة والتكنولوجيا، بما يسمح لأول مرة بتوجيه التمويل الوارد من الولايات المتحدة إلى مشاريع الأبحاث الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل.

73 - وفي 19 تشـــرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الولايات المتحدة مبادئ توجيهية جديدة تقتضـــي أن تحمل جميع المنتجات المصــدَّرة إلى الولايات المتحدة من المنطقة جيم في الضـفة الغربية المحتلة علامة "صُـنع في إسرائيل".

74 - وفي القرار 2334 (2016) أيضـــا، أهاب مجلس الأمن بجميع الأطراف أن تواصـــل، في ســبيل تعزيز الســلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضــات ذات مصـداقية بشـأن جميع مسـائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحثَّ في ذلك الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشــطة الدعم الدبلوماســية على الصـــعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق ســلام شــامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل الســلام ومبادرة الســلام العربية وخريطة الطريق التي وضــعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإســـرائيلي الذي بدأ في عام 1967. وأكد المجلس أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقدس، ســوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

75 - وفي 24 أيلول/ســبتمبر، اجتمع وزراء خارجية الأردن وألمانيا وفرنســا ومصــر في عَمّان. وحثّ وزراء الخارجية إســرائيل والفلســطينيين على الدخول في "حوار ذي مصــداقية" لبعث "الأمل" مرة أخرى في عملية الســلام، وشـددوا على "الحاجة الملحة إلى اسـتئناف مفاوضــات جادة وهادفة وفعالة على أسـاس من القانون الدولي والمعايير المتفق عليها بين الطرفين إما مباشرة أو تحت مظلة الأمم المتحدة".

76 - وفي 25 أيلول/ســبتمبر، دعا الرئيس الفلســطيني محمود عباس في بيانه أمام الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر دولي في أوائل عام 2021 بهدف "الانخراط في عملية ســلام حقيقية على أسـاس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المحددة وبما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967".

77 - وفي 29 أيلول/ســبتمبر و 19 تشــرين الأول/أكتوبر و 19 تشــرين الثاني/نوفمبر، عقد مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشــرق الأوســط اجتماعات إلكترونية لمناقشــة التطورات المســتجدة على أرض الواقع واتفقوا على مواصلة تناول المسألة ووضع مسار المضي قدما.

78 - وفي 18 تشــرين الأول/أكتوبر، أقامت إســرائيل والبحرين علاقات دبلوماســية رســمية ووقّعتا على ثمانية اتفاقات ثنائية، بما في ذلك بيان مشترك بشأن إقامة علاقات دبلوماسية وسلمية وودية. وأكد البيان أن الطرفين سوف "يواصلان جهودهما للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني".

79 - وفي 23 تشـــرين الأول/أكتوبر، أعلن زعماء الولايات المتحدة وإســـرائيل والســـودان أن حكومتي إسرائيل والسودان اتفقتا على إنهاء حالة الحرب بين بلديهما وتطبيع العلاقات بينهما.

سابعا - ملاحظات

80 - ما زلتُ أشعر بقلق عميق إزاء استمرار التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشــرقية، وهو الأمر الذي يقوّض يوماً بعد يوم حق الشــعب الفلســطيني في تقرير المصــير ويزيد من التعديات على الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية ويعيق حرية تنقل السكان الفلسـطينيين ويكثف المخاطر التي تنذر بوقوع مواجهة عنيفة. وفي العام الماضـــي، مضــت الســلطات الإســرائيلية قدماً بخطط

استيطانية مثيرة للجدل سبق تجميدها أو تأخيرها لسنوات. وتقع مشاريع البناء المقررة هذه في مناطق تتسم بأهميتها الحاسمة بالنسبة للتواصل الجغرافي لأي دولة فلسطينية تقوم في المستقبل. وإجمالاً، كانت نسبةٌ تناهز الـ 50 في المائة من الوحدات التي أحرز تقدم بشأنها خلال العام الماضي وحدات يعتزم بناؤها في مناطق نائية تقع في عمق الضفة الغربية المحتلة.

81 - وعموما، استمرت منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) أعمال التخطيط للمستوطنات وبنائها. وفي السنوات الأربع الماضية، بلغ عدد الوحدات التي أحرز تقدُّم في خطط بنائها أو صدرت موافقة بشأنها أكثر من 000 28 وحدة في مستوطنات المنطقة جيم والقدس الشرقية، وأُعلن عن مناقصات لبناء نحو 000 12 وحدة. وعلى أرض الواقع، بدأت خلال الفترة نفسها أشغال بناء أكثر من 000 6 وحدة جديدة في المنطقة جيم.

82 - وعلى الرغم من عدم حدوث أي تطورات فيما يتعلق بالخطط الاستيطانية في المنطقة جيم لمدة ثمانية أشهر خلال عام 2020، فإن الخطوات المتخذة في الآونة الأخيرة جعلت العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي أحرز تقدّم بشأنها منذ بداية العام يقترب من مستويات عام 2019. وفي حين قل التقدّم المحرز بشأن الخطط الاستيطانية في المنطقة جيم بمقدار 400 1 وحدة في عام 2020، فقد تزايد الإعلان عن المناقصات بأكثر من الضعف إلى 700 1 وحدة. وإضافة إلى ذلك، أُعلن فتح الباب لتلقي آراء الجمهور بشأن خطط بناء نحو 500 3 وحدة في المنطقة E1 الاستراتيجية، وهي الخطوة التي جرى تأخيرها لمدة ثماني سنوات وجاء اتخاذها ليجعل أعمال البناء في هذا الموقع الحساس أقرب إلى التنفيذ. والخطة E1 ستؤدي، في حالة تنفيذها، إلى قطع الصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، مما يقوض بشكل كبير فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا تتوافر لها مقومات البقاء في إطار حل قائم على وجود دولتين يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض.

83 - وفي القدس الشرقية، انخفض عدد الوحدات التي أُحرز تقدّم بشأنها من 000 1 وحدة سكنية في عام 2019 إلى 700 وحدة في عام 2020، بيد أن عدد الوحدات التي جرى طرح المناقصات لبنائها ارتفع من 600 في عام 2019 إلى نحو 700 1 وحدة في عام 2020. وشمل ذلك مناقصة طُرحت لبناء قرابة 200 1 وحدة من أجل إنشاء مستوطنة جديدة في غفعات همتوس ستزيد، في حالة بنائها، من فصل القدس الشرقية عن بيت لحم وجنوب الضفة الغربية.

84 - وإنني أكرر التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكّل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي. كما أن المستوطنات ترسخ الاحتلال الإسرائيلي وتنال من إمكانية تحقيق حلّ قائم على وجود دولتين، من خلال التقويض المنهجي لإمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتمتع بالاستقلال وتكون أراضيها متصلة جغرافيا وتتوافر لها مقومات البقاء. وأحث حكومة إسرائيل على أن تمتنع فوراً عن المضي قدماً بأي إجراءات تتعلق بجميع الأنشطة الاستيطانية.

85 - وما زلتُ أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار أعمال الهدم والمصادرة لمبان مملوكة للفلسطينيين كان منها مشاريع إنسانية ممولة دوليا، بما في ذلك مدارس. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية وعن طرد الفلسطينيين منها وتشريدهم وإلى اعتماد خطط تمكّن تلك المجتمعات المحلية من البناء بصورة قانونية ومن تلبية احتياجاتهم الإنمائية.

86 - وما زلتُ أيضا أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين والتحريض على العنف، وهو ما يزيد من انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويُبعدنا أكثر عن إيجاد تسوية سلمية للنزاع. ولا بد من وقف أعمال العنف ومن محاسبة جميع مرتكبيها.

87 - وإني أشعر بجزع شديد لكون الأطفال لا يزالون يقعون ضحايا للعنف. وأكرر مرة أخرى أن الأطفال لا ينبغي أن يكونوا هدفاً للعنف أو أن يعرَّضوا للأذى. وينبغي أيضا منحهم حماية خاصة من أي شكل من أشكال العنف وألا يُحتجزوا إلا كتدبير ملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

88 - وأكرر مرة أخرى أن على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمرا لا بد منه لحماية الأرواح. ويجب أن تضطلع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بتحقيقات دقيقة ومستقلة ومحايدة وسريعة في جميع الحالات التي يُحتمل أن تكون قد انطوت على استخدام مفرط للقوة.

89 - ويعتريني القلق الشديد إزاء قيام حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وآخرين بإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بشكل عشوائي على المراكز الإسرائيلية المأهولة بالسكان المدنيين، وهو ما يحظره القانون الدولي الإنساني. ولا بد أن يكف المقاتلون الفلسطينيون عن هذه الممارسة فورا.

90 - وإنني أشعر بانزعاج شديد من استمرار العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكرر مرة أخرى دعوة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة السلطاتِ الإسرائيلية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن تتقيد بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي التي تقتضي منها حماية الفلسطينيين من أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون وكفالة وصول المزارعين إلى أراضيهم بحرية وأمان.

91 - وأود أن أشير مجدداً إلى أن مصير مدنيَّيْن إسرائيليَيْن يعانيان من متاعب صحة ذهنية وجثماني جنديَيْن من جيش الدفاع الإسرائيلي محتجزين من طرف حماس في قطاع غزة لا يزال شاغلا إنسانيا بارزا. وأحث حماس على الإفراج عنهم على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

92 - ولا يزال يساورني بالغ القلق أيضا إزاء استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثامين القتلى الفلسطينيين، وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أسر أصحابها وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

93 - كما يساورني الجزع إزاء استمرار اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام. وجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية والفلسطينية عليها واجب يقتضي منها احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وتيسير وتعزيز بيئة مواتية تسمح للمجتمع المدني بالعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، دونما تمييز.

94 - وأود أن أعرب أيضا عن القلق لكون المحاكم في غزة تواصل إصدار أحكام بالإعدام منتهكةً بذلك القانون الفلسطيني والالتزامات الدولية لدولة فلسطين، وأهيب بحركة حماس في غزة أن تفرض وقفا فوريا على عمليات الإعدام وأن تكف عن استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين.

95 - ولا تزال الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تثير بالغ القلق. فالوكالة ليست شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل لها أيضا

أهمية حاسمة في حفظ الاستقرار في المنطقة. ومن الضروري توفير التمويل الكافي حتى تتمكن الوكالة من الاستمرار في عملها.

96 - ويعد قرار السلطة الفلسطينية استئناف التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل والعودة إلى استلام عائدات التخليص الجمركي الخاصة بها وتأكيد إسرائيل أن الاتفاقات الثنائية القائمة لا تزال تحكم العلاقات بين الطرفين تطورات جديرة بالترحاب. ومن المهم استخدام التحويلات الواردة التي تمثل عائدات التخليص الجمركي المتراكمة على مدى ستة أشهر لوضع تدابير تحفيزية يحتاجها الاقتصاد بشدة، وذلك من خلال دفع أجزاء الرواتب المتأخر سدادها وزيادة الدعم المقدم إلى الأسر المعيشية والشركات، ولتمكين السلطة الفلسطينية من معالجة حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بصورة أكثر فعالية.

97 - ومن شأن مخطط شامل لدعم الدخل الأساسي تضعه السلطة الفلسطينية أن يسمح للفلسطينيين بحماية مؤسساتهم وقطاعهم المصرفي وبالتصدي لأزمة كوفيد-19 على نحو أكثر فعالية، وهو الأمر الذي تمس الحاجة إليه.

98 - وإنني أشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على إعادة تصور علاقاتهم الاقتصادية والإدارية في المستقبل، بما يتماشى مع توصيات الأمم المتحدة. فوضع نموذج معدل لهذه العلاقات لن يتمخض عن مكاسب على الصعد الإنساني والاقتصادي والإنمائي فحسب، بل وسيعزز أيضا إمكانية استئناف المفاوضات للمساعدة على بناء سلام مستدام. وفي ضوء الافتقار إلى عملية سلام نشطة، فمن الممكن العودة إلى إجراء المحادثات الثنائية التي أثبتت فائدتها في الماضي. وأنا أدعو القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى المشاركة في مثل هذه المناقشات.

99 - وما زلتُ أشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الهشة في قطاع غزة والمعاناة الهائلة لسكانه. وخطر حدوث تصعيد كبير لا يزال قائما. وأؤكد من جديد أن الدعم الإنساني أو الاقتصادي، أيا كان مقداره، لن يعالج في حد ذاته التحديات المطروحة في قطاع غزة. فهذه التحديات تتطلب في نهاية المطاف إيجاد حلول سياسية وتوافر إرادة سياسية للعمل عليها.

100 - وأحث إسرائيل، آخذاً في الاعتبار شواغلها الأمنية المشروعة، على أن تخفف القيود المفروضة على حركة السلع وتنقل الأشخاص إلى قطاع غزة ومنه، بهدف رفعها في نهاية المطاف. إذ لا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا من خلال الإنهاء الكامل لإجراءات الإغلاق الخانقة وفقا لقرار مجلس الأمن 1860 (2009). وكذلك أدعو حركة حماس وغيرها من الفصائل المسلحة إلى وقف الحشد العسكري، بما في ذلك حفر الأنفاق التي تخترق إسرائيل، وإلى وقف الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على المراكز الإسرائيلية المأهولة بالمدنيين، وهو الأمر الذي يحرمه القانون الدولي الإنساني.

101 - ومما يدعو للأسف أنه لم يجر بعد التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية التي طال انتظارها. وأنا أشجع الأطراف على مواصلة الجهود من أجل التغلب على الخلافات التي لا تزال قائمة بينها، بما يتسق مع المساعي المبذولة بقيادة مصر لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

102 - وأحث الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع على اتخاذ خطوات عملية لتمكين الأطراف من العودة مرة أخرى إلى التعاون معا. والمنسق الخاص يعمل بنشاط على النهوض بهذه الجهود. ولا بد أن تكون هذه الخطوات مصحوبة أيضاً بإجراءات ملموسة تبعث الحياة في آفاق سياسية

مشروعة تعِد بإنهاء النزاع. ويجب على اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب الرئيسيين والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعملوا معا من أجل العودة إلى مسار المفاوضات الجادة.

103 - وآمل أن تشجع التطورات الأخيرة القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على الدخول من جديد في مفاوضات جادة بدعم من المجتمع الدولي وأن تشجع أيضا على تهيئة فرص للتعاون الإقليمي. وكما رأينا في بيانات صدرت عن مختلف عواصم العالم، فإن الالتزام بحل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يزال يؤكده توافق واسع في الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

104 - وإنني على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل إيجاد حل للنزاع وإنهاء الاحتلال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا تتمتع بالسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

105 - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمنسِّقي الخاص، نيكولاي ملادينوف، لعمله المتميز في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات. وأشيد أيضا بجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في ظل ظروف شاقة.
